تحقيقات

فساد أولاد هيكل.. مليارات وعلاقات مشبوهة



الاثنين 29 ديسمبر 2014 04:03 م

كتب: كتب- محمد مصطفى :

بثت قناة الشرق الفضائية تسريبًا للواء عباس كامل مدير مكتب السفاح عبد الفتاح السيسي قائد الانقلاب العسكري عندما كان الأخير وزيرًا للدفاع، يطلب فيه من النائب العام هشام بركات هاتفيًا أن يتدخل لرفع حظر السفر عن نجل الكاتب محمد حسنين هيكل المتهم بقضية فساد في البورصة المصرية مع نجلي المخلوع مبارك.

وفى اليوم التالي للانقلاب، ظهر هيكل مع حمالة الحطب لميس الحديدي ليقول أن 30 يونيه ليست انقلابًا، إذ قال: "ما حدث ليس انقلابًا عسكريًا، لأن الانقلاب هو الاستيلاء على السلطة، والجيش يحمى العملية الديمقراطية دون التدخل فيها".

قضية البورصة

إبان ثورة يناير وجهت محكمة استئناف القاهرة اتهامات إلى "حسن" نجل الكاتب محمد حسنين هيكل في قضية متهم بها ولدي المخلوع حسني مبارك بالفساد والحصول على مبالغ مالية بغير وجه حق من بيع البنك الوطني المصري.

وحددت محكمة استئناف القاهرة موعدًا لجلسات محاكمة جمال وعلاء مبارك نجلي الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك وسبعة آخرون بينهم حسن هيكل في قضية "الحصول على مبالغ مالية بغير وجه حق" من بيع البنك الوطني المصري، بحسب مصدر قضائي وبلغ إجمالي المبالغ المستولى عليها 2.51 مليار جنيه.

كان هيكل نفى أي علاقة لابنه بنجلي المخلوع علاء وجمال مبارك، مؤكدًا أن ابنه حسن استطاع تحقيق نجاحات علمية ومهنية بعيدًا عن أي تدخلات برجال سلطة مبارك وحاشيته، ولا يوجد أي علاقة تربط نجله حسن بنجلي مبارك على إطلاق.

هيكل الذي طالما حلل الواقع السياسي وفق أراء متصاعدة ومتضاربة على مر خمسين عامًا، لم يصدر عنه إلى الأن أي تعليق جديد حول الاتهامات الأخير لإبنه بالفساد وشراكته مع أبناء مبارك بالاستحواذ على أموال عامة.

ولم تحاول وسائل الاعلام التي تعيد في الغالب تصريحات وتحليلات هيكل، إطلاق سؤال عليه حول الاتهامات الموجهة إلى نجله، أو على أقل تقدير الحصول على تعليق منه حول هذه القضية الجنائية، وعما إذا كانت تهمة الفساد التي تلاحق نجله قد

تحلق به "عارًا" إذا ثبتت في المحاكمة.

وأوضح المصدر القضائي أن "المتهمين خالفوا أحكام قانون سوق المال والبنك المركزي المصريين بأن اتفقوا فيما بينهم على السيطرة على أسهم البنك الوطني المصري من خلال تكوين حصة حاكمة بينهم لشراء أكبر نسبة من أسهم صغار المستثمرين عن طريق صناديق الاستثمار المغلقة وبيعها وعدم الإفصاح بها للبورصة كما أخفوا هوياتهم على أسهم البنك الوطني من خلال شركات عنقودية وصناديق استثمار مغلقة خاصة بهم في دولة قبرص وبعض الجزر البريطانية".

وفي الثاني من يونيو كانت تبرئة نجلي مبارك في قضية تلاعب مالي إذ أكد القاضي أن الوقائع التي اتهما فيها سقطت بالتقادم.!!!.

وكانت النيابة العامة، قد أسندت إلى المتهم جمال مبارك اشتراكه بطريقي الاتفاق والمساعدة مع موظفين عموميين فى جريمة التربح والحصول لنفسه وشركاته بغير حق على مبالغ مالية مقدارها 493 مليونًا و628 ألفًا و646 جنيهًا، بأن اتفقوا فيما بينهم على بيع البنك الوطنى لتحقيق مكاسب مالية لهم ولغيرهم مما يرتبطون معهم بمصالح مشتركة، وتمكينه من الاستحواذ على حصة من أسهم البنك عن طريق أحدى الشركات بدولة قبرص والتى تساهم فى شركة الاستثمار المباشر بجزر العذراء البريطانية والتى تدير أحد صناديق "أوف شور"

وأشارت النيابة إلى أن المتهمين قاموا فيما بينهم بتكوين حصة حاكمة من أسهم البنك تمكنوا من خلالها من الهيمنة على إدارته وبيعه تنفيذًا لاتفاقهم، وذلك على خلاف القواعد والإجراءات المنظمة للإفصاح بالبورصة، والتى توجب الإعلان عن جميع المعلومات التى من شأنها التأثير على سعر السهم لجمهور المتعاملين بالبورصة.

كما أسندت النيابة أيضا للمتهم علاء مبارك اشتراكه مع موظفين عموميين بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة التربح والحصول على مبالغ مالية مقدارها 12 مليونًا و253 ألفًا و442 جنيهًا، من خلال شرائه أسهم البنك سالف الذكر بناء على المعلومات الجوهرية من باقى المتهمين.

فساد متواصل

"اشترى أحمد محمد حسنين هيكل صاحب شركة القلعة للاستثمار, ورأس مالها 10 ملايين دولار لشركة من ورثة الجميعي بمبلغ 3,6 مليار جنيه وباعها الى المجموعة الإيطالية بمبلغ 5,2 مليار جنيه بعد عام واحد أي انه تمكن من خلال الصفقة من تحقيق أرباح خيالية بلغت نحو 1.6 مليار جنيه مصري تشكل ارباحًا بـ 44.4% من إجمالى ثمن الصفقة, ثم اشترى بعد ذلك أحمد محمد حسنين هيكل شركة أسيك ومجموعة من الشركات وإنشاء مصنع أسمنت التكامل بالسودان علاوة على باقي شركات القلعة القابضة للاستثمار.

د. عاطف عبيد عند توليه منصب وزير قطاع الأعمال ثم رئيس مجلس الوزراء صرح بأن الهدف من الخصخصة هو بيع الشركات الخاسرة في حين أن شركة أسمنت حلوان وقبل بيعها بعام لم تكن خاسرة.. وخصصت صافي إيراد النشاط مبلغ 516 مليون جنيه.. وإجمالي الربح الصافي 571 مليون جنيه.. وقال مقدم البلاغ أنه قبل تنفيذ عملية البيع بأيام تم ضخ مبلغ نقدي لشركة أسمنت حلوان مقداره 551 مليون جنيه قيمة استثمارات قصيرة الأجل في شركة أسمنت السويس ولا يدري أحد أين ذهب هذا المبلغ. وأضاف أنه في نفس يوم موافقة الحكومة على صفقة البيع أعلنت هيئة سوق المال عدم قانونية العرض المقدم من شركة سيسيل البرتغالية لشراء 75% من أسهم شركة إسمنت حلوان والتي تسيطر على 31% من حجم سوق الإسمنت المحلي وكان العرض بمبلغ 1,3 مليار جنيه.

لم يقف احمد وشقيقه حسن عند تلك الصفقة فقد حقق استثمارًا ضخمًا تمثل في استحواذه على 254 ألف فدان من الحكومة السودانية بالقرب من مدينة (كوستي) التي تبعد 300 كم جنوب العاصمة السودانية لاستثمارها لمده 99 عامًا قابلة للتجديد, ورغم أن الاستثمار الزراعي في السودان فتح شهية أبناء هيكل للاستحواذ على مزارع دينا التي بناها المهندس عثمان أحمد عثمان وإخوانه "ب-88 مليون دولار "ومن ثم شركة الرشيدي الميزان ب- "61مليون دولار "وعدد من الشركات العاملة في مجال الاستثمار الزراعي والحيواني منها شركة (المصريين) ب-15 مليون دولار, وحصة في الشركة (الوطنية لمنتجات الذرة) ب30 مليون دولار, إلا أن الطامة الكبرى لم تقف عند ثلاثي القطريين والسودانيين ومعهما أحمد هيكل بل امتدت إلى حديث خاص يربط أحمد هيكل بحزب الله اللبناني, وفي هذا الشان يبحث مسؤولون مصريون عن فك سر مئات اللقاءات التي عقدها أحمد هيكل مع قيادات حزب الله, ووجود وثائق تشير إلى توديعه واستقباله من قبل قيادات الحزب بمطار بيروت غير مرة حيث كان يزور لبنان بطائرته الخاصة.